

## أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية دراسة مطبقة على عينة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

سليمان بن قاسم الفالح (\*)

كلية الملك فهد الأمنية

(قُدِّم للنشر في 1437/04/18هـ؛ وقُبِل للنشر في 1438/01/13هـ)

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، وعلاقة هذه الأنماط ببعض المتغيرات الاجتماعية، وتم استخدام منهجين، هما: المنهج الكمي بالاعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة، والمنهج الكيفي بالاعتماد على الملاحظة. وبلغ حجم العينة 289 طالباً من طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأوضحت النتائج أن الشباب الجامعي ينتمون إلى نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي، النمط الأول: الضبط الخارجي، والنمط الثاني: الضبط الداخلي. وأشارت النتائج إلى أن الشباب الجامعي الذين وُلِدُوا في المجتمعات الحضرية ينتمون إلى الضبط الداخلي، أما الذين وُلِدُوا في المجتمعات الريفية فهم من ذوي الضبط الخارجي، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين متغير مكان الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي. وكشفت النتائج أن الشباب الجامعي الذين يدرسون في كلية الهندسة ينتمون للضبط الداخلي، أما الدارسون بكلية العلوم الاجتماعية فهم من المنتمين للضبط الخارجي. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة بين نوع الكلية وأنماط الضبط الاجتماعي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة حول (النمط الأول) باختلاف متغير الكلية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد الدراسة حول (النمط الثاني) باختلاف متغير الكلية لصالح كلية الهندسة.

الكلمات المفتاحية: أنماط الضبط الاجتماعي، الشباب الجامعي، المتغيرات الاجتماعية.

\*\*\*\*\*

## Social Control Patterns among University Youth and their Relationship to some Social Variables: A Study Applied to a Sample of Students at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Sulaiman Qasim Al-Faleh (\*)

King Fahd Security College

(Received 29/01/2016 ; accepted 15/10/2016)

**Abstract:** This study aims to identify social control patterns among university youth, and the relationship of these patterns to some social variables. The research uses a quantitative method based on social survey and sampling; and an observation-based qualitative method. The sample size is 289 students of Imam Muhammad bin Saud Islamic University. The findings show that the university youth belongs to two patterns of social control: external and internal. University students born in urban communities belong to the internal control pattern, while those born in rural communities belong to the external control pattern. Moreover, the study confirms the correlation between place of birth and patterns of social control. According to the study, students of the college of engineering belong to the internal control pattern whereas the students of the college of social science belong to external control pattern. The results show also that there is a relationship between the type of college and patterns of social control. In addition, there are no statistically significant differences between the tendencies of the study population (regarding the first type) when the college variable is concerned, while there are statistically significant differences between the tendencies of the study population (regarding the second type) when the college variable is concerned, in favor of the college of engineering.

**Keywords:** Patterns of social control, University youth, Social variables.



DOI: 10.12816/0031337

(\*) Corresponding Author:

Assistant Professor of Sociology, King Fahd Security College, P.O.Box 2511, Riyadh 11461, Kingdom of Saudi Arabia

(\*) للمراسلة:

أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الملك فهد الأمنية، ص.ب. 2511، الرياض 11461، المملكة العربية السعودية.

e-mail: sgfaleh@hotmail.com

## المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

## مقدمة الدراسة:

خلق الله الإنسان وجعل حُبَّ العيش مع الآخرين والاجتماع بهم من أهم مقومات الحياة لديه، وتعدّ المبادئ والقيم من أهم ما ينشأ الفرد على احترامها والالتزام بها، والمجتمعات البشرية بشكل عام تضع القوانين والقواعد التنظيمية وتفرضها على الجميع؛ لكي يلتزموا بها (صميلي، 2013م).

ويتم التزام الأفراد بهذه القوانين والأنظمة عن طريق الضبط الاجتماعي؛ الذي اتفق علماء الاجتماع على التعبير عنه بعبارة: (Social Control) (الخشاب، 1968م، ص:9).

وفي ضوء اختلاف الناس في الالتزام بالقوانين والأنظمة من حيث مصدر هذا الالتزام توصل العلماء إلى أن هناك نمطين للضبط الاجتماعي، النمط الأول: الضبط الخارجي، والنمط الثاني: الضبط الداخلي.

ففي الضبط الخارجي نجد الفرد لا يلتزم بالقوانين والأنظمة إلا بوجود مصدر السلطة، وفي حالة غيابها يُطلق لنفسه كامل الحرية في كسر القوانين وانتهاكها (صميلي، 2013م). وهذا النمط هو الأكثر انتشاراً؛ حيث يتأثر الفرد بمستوى عالٍ بعوامل ومؤثرات خارجية، تُعد هي المتحكمة والمسيطرة على حياته، وهنا يُصبح الفرد واقِعاً تحت تأثير الضبط الخارجي، ويقع في دائرة المؤثرات الخارجية؛ فنجد أن نسبة تحقيقه لأهدافه

أو أهداف المجتمع الذي ينتمي إليه تكون منخفضة، بحيث يجد نفسه ضعيفاً فيؤثر فيه الضبط الخارجي نتيجةً لتعاطيه مع العوامل الخارجية، والتي يعتقد أنها السبب في بناء وتكوين مستقبله (السعيد، 2015م). أما بالنسبة للضبط الداخلي فإن الفرد يلتزم بهذه القوانين والأنظمة من دافع ذاتي، يراقب نفسه بنفسه، حتى مع اختفاء مصدر السلطة (صميلي، 2013م). ومثل هذه الشخصية تستطيع القيام بدور كبير في تكوين ذاتها، والسعي في التطوير بصورة مستمرة؛ لأنها تمتلك عوامل داخلية، هي التي تتحكم في سلوكها، وتضبط تصرفاتها وحياتها، فمهما كانت مسيرة حياة الفرد مليئة بالأحداث فهو قادر على المُضيّ قدماً؛ لأنه يتمتع بالمواطنة الحقيقية، والوازع الديني، والدافعية، والعزم، والروح العالية في العطاء، والرغبة الشديدة في التميز والإبداع؛ وبذلك فإنه لا يكسر قواعد الضبط والقوانين والأنظمة، وإنما تجده يمثل الصورة النموذجية في الالتزام، وهذا ما يطمح المجتمع إلى تحقيقه من قبل أبنائه (السعيد، 2015م).

## مشكلة الدراسة:

إن هذا التباين في أنماط الضبط الاجتماعي أدى إلى تصميم مقياس للتعرف على هذه الأنماط، ويقوم القياس على أساس التفريق بين نمطين، النمط الأول: الضبط الذي يأتي من خارج الفرد؛ وذلك عن طريق مراقبة الآخرين له، ومن ثمّ لومه في حالة مخالفته للعادات والتقاليد.

الدراسة- على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على عدة جوانب منها:  
1 - التعرف على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي.

2 - التعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية وأنماط الضبط الاجتماعي.  
تساؤلات الدراسة:

في ضوء الأهداف السابقة تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1 - ما أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي؟
- 2 - هل هناك علاقة بين مكان الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي؟
- 3 - هل هناك علاقة بين نوع الكلية (نوع التعليم) وأنماط الضبط الاجتماعي؟

مفاهيم الدراسة:

أنماط الضبط الاجتماعي:

حَظِيّ موضوع الضبط الاجتماعي قديماً وحديثاً بعناية المفكرين والباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، واحتلّ مكانةً مهمةً في دراسات علماء الاجتماع، وعلماء اجتماع الجريمة، وتمتّ دراسته دراسةً متخصصة على يد علماء الضبط الاجتماعي، وعلى الرغم من

والنمط الثاني: الضبط الذي يأتي من داخل الفرد، ومن قناعاته الذاتية، وتتم معاقبة المخالف للعادات والتقاليد والقوانين في هذه الحالة عن طريق تأنيب الضمير، إضافةً إلى الخوف من السلطة التشريعية في المجتمع. (أبو هلال، 1989م، ص: 11-12). وقد قام أبو هلال (1989م) بتطبيقه في دراسته عن المجتمع الأردني، كما طبَّقه عثمان (1994م) في دراسته عن المجتمع الكويتي، وطبقه دبوان (1991م) في دراسته عن المجتمع اليمني. وتأتي هذه الدراسة لتُطبَّقه في مجتمع آخر؛ هو المجتمع السعودي.

ويلحظ المتتبع للدراسات والأبحاث المتعلقة بالضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي تركيز الاهتمام على جوانب كثيرة من الضبط الاجتماعي، لم يكن من بينها دراسة أنماط الضبط الاجتماعي؛ الأمر الذي يجعل تخصيص دراسة تُسلِّط الضوء على أنماط الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي أمراً مُهمّاً، لاسيما في ظل انسياق بعض الشباب الجامعي إلى ارتكاب سلوكيات مخالفة لقوانين المجتمع وأنظمتها بصفة عامة، وقوانين الجامعة وأنظمتها بصفة خاصة؛ كالتفحيط، والتدخين، والغش في الامتحانات على سبيل المثال؛ مما جعل هؤلاء الشباب الممارسين لهذه التصرفات عبئاً على مجتمعهم، وغير قادرين على تحمُّل المسؤولية، ومشاركة غيرهم من الشباب الممثلين للقوانين والأنظمة.

وهنا تتجلى مشكلة الدراسة في التعرف -من خلال هذه

المركز» (Lapierre, 1954, p.47). وحتى يتم تحديد المقصود بالضبط الاجتماعي في هذه الدراسة فسيتم تعريف هذا المفهوم في ضوء عدد من الدراسات السابقة؛ فقد عرّفه الفالح في دراسته بأنه: «سلوك الفرد سلوكاً سوياً واقعياً، هذا السلوك الذي يكون متماشياً مع القواعد والمعايير السائدة أو المقبولة في المجتمع، المتشكّلة من: القيم والعادات والتقاليد والأعراف والقانون العام للمجتمع؛ وذلك في إطار الجماعات والتنظيمات المختلفة التي ينتمي إليها الفرد، والارتباط والالتزام بها فكرياً وسلوكياً» (الفالح، 1424هـ، ص:62). وحدّد أبو هلال مفهوم الضبط الاجتماعي في دراسته بالمقياس الذي يقوم بالتفريق بين نمطين للضبط الاجتماعي، الأول: الانضباط عن طريق الأعراف والتقاليد، أي أن الانضباط يأتي من خارج الإطار الشخصي للفرد، ويوجه إليه من أفراد آخرين في المجتمع باستخدام عقاب التعيب أو العيب، والثاني: الانضباط عن طريق الذات، أي من داخل الفرد، حيث يتم تنشئة الأفراد وتربيتهم على التفكير الحر داخل إطار من المعايير المتفق عليها، والتي تُوضع في قوانين مدنيّة وأنظمة اجتماعية بحيث لا يتدخل الآخرون بعضهم في شؤون بعض، والعقاب للمخالف هو تأنيب الضمير، بالإضافة إلى الخوف من السلطة التشريعية في المجتمع (أبو هلال، 1989م، ص:11-12، 19). ويتفق تعريف أبي هلال مع ما أورده كلٌّ من دبوان (1991م)

هذه العناية إلا أنهم اختلفوا في تعريفهم للضبط الاجتماعي (الفالح، 1424هـ، ص:76، 23)؛ فبعض هذه التعاريف ركّز على دور المجتمع في ضبط سلوك الأفراد؛ مثل: تعريف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية للضبط الاجتماعي بأنه: «عبارة عن تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم، ويُنَاط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام والحكومة عن طريق القانون. أما في المجتمعات التقليدية فتلعب الأنماط الاجتماعية؛ كالعادات الشعبية والعرف دوراً كبيراً في الضبط الاجتماعي (بدوي، 1977م، ص:383).

وتعريف القاموس الحديث لعلم الاجتماع للضبط الاجتماعي بأنه: «وسائل اجتماعية وثقافية تنظم وتقيّد سلوك الفرد وتدفع الأفراد إلى الامتثال للتقاليد وأنماط السلوك الهامة التي لها وظيفة للجماعة والمجتمع» (Theodorson & Theodorson, 1969, p. 386-387).

والبعض الآخر من هذه التعاريف يركّز على دور الفرد في ضبط سلوكه مثل تعريف «لابيير» للضبط الاجتماعي بأنه: «تشجيع الفرد على الالتزام والطاعة لما يتطلبه مركزه في المجتمع من سلوك وواجبات؛ وذلك على أساس التخوف من حرمانه في احتلال ذلك

بين 19 - 25 سنة (العمرى، 1435هـ، ص: 245). وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن تحديد مفهوم الشباب الجامعي في هذه الدراسة بأنهم: «الطلاب المنتظمون بالدراسة الجامعية للعام الجامعي 1436/1437هـ، والذين هم غالباً يقعون في الفئة العمرية ما بين (19-29) سنة». وقد تم سؤال المبحوث وطُلب منه في الاستبانة تحديد سنة ميلاده بشكل مباشر.

#### المتغيرات الاجتماعية:

- 1 - نوع الكلية، ويُقصد به تخصص دراسة الطالب: إنساني، وتمثله كلية العلوم الاجتماعية، وعلمي: وتمثله كلية الهندسة.
- 2 - مكان الولادة، ويُقصد به مكان ولادة الطالب في مدينة أو محافظة أو مركز؛ وذلك وفقاً للتقسيمات الرسمية الجديدة، والمدينة والمحافظة يمثلان المجتمع الحديث أو الحضري، والمركز يمثل المجتمع الريفي أو مجتمع البادية.

#### المبحث الثاني: الإطار النظري

تناولت كثير من الأدبيات والدراسات موضوع الضبط الاجتماعي، من جوانب كثيرة ومن زوايا متعددة، منها ما يركز على مفهومه وأنماطه، ومنها ما يعنى بالوسائل والأساليب، ومنها ما يؤكد على العوامل المؤثرة فيه؛ ونظراً لأن هذه الدراسة سوف تركز على أنماط الضبط فسنتصر على أبرز النظريات والأدبيات والدراسات التي عنت بأنماط الضبط الاجتماعي، والتي يمكن من

وعثمان (1994م) في دراستها عن أنماط الضبط الاجتماعي. وعليه فإن المقصود بالضبط الاجتماعي في هذه الدراسة هو: «امتثال الأفراد لعادات وتقاليد وأعراف وقوانين المجتمع؛ سواء كان هذا الامتثال ناتجاً عن ضغوط خارجية، أو قناعات ذاتية، وهما نمطاً الضبط اللذان سوف تقيسها الأداة المعدة لهذا الغرض».

#### الشباب الجامعي:

اختلف العلماء حول تحديد مفهوم الشباب؛ فمنهم من يوضح هذا المفهوم وفقاً لمعيار زمني (السّن)، ومنهم من يتناوله من خلال الخصائص والاحتياجات، وهناك من يحدده في ضوء البلوغ الجنسي، والنمو الجسمي، وكذلك النضج والتكامل الاجتماعي للشخصية، ويُعدّ الأخذ بالمعيار الزمني الأكثر استخداماً لدى العديد من المشتغلين بقضايا الشباب (خليل، 1422هـ، ص: 33). وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم الشباب الجامعي منطلقين من معيار الزمن، والدراسة بالمرحلة الجامعية؛ ففي دراسة «الخمشي والشلهوب» تم تحديد مفهوم الشباب الجامعي بأنهم الفئة التي تقع في المرحلة العمرية 18-25 سنة من الجنسين، ذكوراً وإناثاً، وملتحقين بالمرحلة الجامعية (الخمشي والشلهوب، 1433هـ، ص: 145) أما دراسة العمرى فقد عرّف فيها مفهوم الشباب الجامعي بأنهم الطلاب المنتظمون في الدراسة الجامعية، والذين هم غالباً يقعون في الفئة العمرية ما

المتحكم» (ابن خلدون، 1401 هـ، ص: 573). وينتقل ابن خلدون بعد ذلك إلى بيان كيفية حُكْم هذا الحاكم وذلك بقوله: «... وحكمه فيهم، (أي حُكْم الحاكم في أفراد المجتمع) تارةً يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله، يُوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه، وتارةً إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم؛ فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، لعلم الشارع بالمصالح في العاقبة، ولمراعاته نجاة العباد في الآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط...» (ابن خلدون، 1401 هـ، ص: 773)؛ فبالإضافة إلى تأكيد ابن خلدون على أن يكون حُكْم الحاكم مستنداً إلى الشريعة الإسلامية، يُلاحظ أن ابن خلدون قد أوضح أن الدين شَمَلَ توجيه الإنسان من أجل العمل للحصول على النعيم في الدنيا والآخرة، يقول ابن خلدون في ذلك: «واعلم أن الدنيا كلها وأحوالها عند الشارع مطية للآخرة، ومن فقد المطية فقد الوصول» (ابن خلدون، 1401 هـ، ص: 599).

وتبيّن من أقوال ابن خلدون السابقة أن للضبط الاجتماعي نمطين، النمط الأول: الضبط الخارجي؛ أي التأثير على سلوك الأفراد نتيجة لعوامل خارجية حدّدها في سلطة الدولة أو الحاكم، وعبر عن ذلك بقوله: «... وتارةً إلى سياسة عقلية يُوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم»، والنمط

خلالها الكشف عن هذه الأنماط والعوامل المؤثرة فيها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أنماط الضبط الاجتماعي في ضوء نظريات الضبط الاجتماعي:

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت موضوع أنماط الضبط الاجتماعي، وسنقتصر هنا على أهم هذه النظريات مع استعراض أنماط الضبط الاجتماعي عند ابن خلدون؛ كأحد النماذج الريادية التي كان لها يد السبق في تحديد هذه الأنماط. وذلك على النحو الآتي:

1 - نظرية ابن خلدون (1332 - 1406م):

جاءت آراء ابن خلدون في الضبط الاجتماعي جزءاً مكماً لمقولاته المشهورة حول ضرورة الاجتماع البشري يقول: «ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قرناه، وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض؛ لما في طباعهم الحيوانية من العُدوان والظلم... فيكون ذلك الوازع واحداً منهم، يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة؛ حتى لا يصل أحد إلى غيره بَعْدوان، وهذا هو معنى الملك، وقد تبين لك هذا أنه خاصة للإنسان طبيعية ولا بد لهم منها» (ابن خلدون، 1401 هـ، ص: 338-339).

ويوضح ابن خلدون هذا الوازع بقوله: «... واستحال بقاؤهم (أي البشر) فوضي دون حاكم يزع بعضهم عن بعض، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر

إلى الضوابط الخارجية التي توضع أمام الفرد (مثل: القوانين الرسمية التي تحرّم أنواعاً معينة من السلوك، أو صُورَ العقابِ المختلفة التي يتعرض لها الفرد، فإني أدرك أهمية الضبط المباشر من خلال تقييد سلوك الأفراد، ومعاقبة مَنْ يفشل في التوافق مع المجتمع. والضبط غير المباشر، الذي يسيطر على السلوك على نحو غير مباشر من خلال العلاقات العاطفية للأشخاص المهمين، مثل: الوالدين، ومن خلال توفر الفرص لإشباع الرغبات، فعند توفر مثل هذه الفرص فالأشخاص سوف يتوافقون في سلوكهم.

الضبط الذاتي: ويشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد، والذي يعمل على توجيه سلوكه؛ فعندما تندمج القواعد والقوانين في نفس الفرد تصبح جزءاً منه، وفي هذه الحالة نجده يُطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعي، ولكن لأن القانون هو الشيء الصحيح الذي يجب أن يتمسك به؛ فبالنسبة لناي فإن الضبط الاجتماعي ناتج عن عمليات التنشئة الاجتماعية، ومن خلال هذه العملية يطور الأفراد مفهوم الخطأ والصواب (الضمير) والتي يرى «ناي» أنها شكل من الضبط الداخلي، ففي حالة الضبط الذاتي نجد أن إحساس الفرد وشعوره هو الذي يوجّه سلوكه (Krobn, 1991, p. 301؛ الخشاب، 1987م، ص: 179-180).

#### 4 - نظرية ريسمان:

صنّف ريسمان (Riesman, 1950) الضبط الاجتماعيّ

الثاني الضبط الداخلي، حدده بقوة الضمير لدى الفرد، وأكد على ذلك بقوله: «... وحُكِّمه فيهم، (أي حُكِّم الحاكم في أفراد المجتمع) تارةً يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يُوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه».

#### 2 - نظرية رُوس:

يُعتبر «إدوارد رُوس» Edward Ross أول مَنْ صاغ نظريةً متخصصةً في الضبط الاجتماعي؛ وذلك في كتابه: «الضبط الاجتماعي»: دراسة لأسس النظام الاجتماعي، الذي نُشرَ عام 1901م، وقد ميّز «روس» بين نمطين من الضبط الاجتماعي هما:

الضبط الخارجي: وأكد «رُوس» على أن هذا الضبط يتحقق عن طريق عوامل خارجية؛ من أهمها الرأي العام، والدولة وأجهزتها التنفيذية التي تكون مهمتها إيقاع الجزاءات القانونية.

الضبط الداخلي: وأطلق عليه الضبط الأخلاقي، وتمثّل في الغرائز الطبيعية التي تُوجد لدى كلّ فرد، وتمدّد الإنسان بنظام تكاملي، وتعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودّي (الفالح، 1424هـ، ص: 181-183).

#### 3 - نظرية ناي:

حدّد ناي Nye عام 1958م (Krobn, 1991, p. 301؛ الخشاب، 1987م، ص: 179-180) نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي:

الضبط الخارجي: ويتكوّن من الضبط المباشر، ويُشير

في المجتمعات الإنسانية إلى ثلاثة أنماط:

النمط الأول (الضبط الخارجي):

وهو الضبط الذي يأتي من خارج الإطار الشخصي للفرد، ويوجه إليه من أفراد آخرين في المجتمع، مستعملين عقاب العيب عند مخالفة الفرد للعادات والتقاليد؛ حيث يحرص المجتمع على حث الفرد على الامتثال للمعايير الاجتماعية التي يفرضها عليه المجتمع دون أن يناقشها أو يخرج عليها.

النمط الثاني (الضبط الداخلي):

وهو الضبط الذي يأتي من داخل الفرد ومن ذاته، حيث يستدخل الفرد في هذه الحالة القوانين والأنظمة الاجتماعية عن طريق التنشئة الاجتماعية، بحيث لا يتدخل الآخرون في شؤون بعضهم، والعقاب للمخالف هو تأنيب الضمير، والخوف من سلطة الدولة في المجتمع؛ فالانضباط هنا نابع من الفرد أكثر من كونه نتيجة الآخرين، أو مواقفهم من الشخص.

النمط الثالث (الضبط عن طريق الآخر أو الغير):

وهو الضبط الذي يأتي من الآخرين، وهم المجددون نموذجاً وقدوةً للآخرين، حيث أخذ الأفراد ينضبون بسلوك بعضهم متخذين من المجددين نموذجاً لهم، يتبعون ويتمثلون سلوكهم ومظهرهم، وعادوا إلى الضبط الاجتماعي من قبل الآخرين، كما هو في النمط الأول من هذه التصنيفات، ولكن هذه المرة عن وعي كامل بما يفعلون، وبارادة حرة. ويمتاز هذا النمط بتنمية قدرات الفرد نحو توقعات الآخرين

من معاصريه.

5 - نظرية هيرشي وجوتفريدسون

حدّد «هيرشي وجوتفريدسون» في نظريتهما عن الضبط الاجتماعي نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي هما: الضبط الخارجي، والضبط الداخلي؛ ففيما يتعلق بنمط الضبط الخارجي أوضح «هيرشي» في نظريته التي أوردتها في كتابه: «أسباب جنوح الأحداث» عام 1969م، أهمية هذا الضبط، وارتأى أن المجتمع التقليدي وارتباط الأفراد فيه له دورٌ كبيرٌ في امتثالهم لقوانين المجتمع. (هيرشي، 1987م، ص: 11).

أما ما يتعلق بالضبط الداخلي فقد قام «هيرشي» بالاشتراك مع «جوتفريدسون» بتقديم نظرية عن الضبط الذاتي تؤكد على أن قدرة الفرد على الضبط الذاتي التي تبلورت من خلال تنشئته السوية تجعله ممثلاً لمعايير المجتمع وقيمه وضوابطه الشرعية والقانونية (Hirshi & Gottredson, 1983؛ Hirshi & Gottredson, 1989؛ الخليفة، 1421هـ، ص: 84-86).

6 - نظرية والتر ريكلس:

حدّد «والتر ريكلس» Walter Reckless في كتابه: «مشكلات الجريمة» الذي صدر في عام 1961م، نمطين مهمين من أنماط الضبط الاجتماعي، يتمثلان في: الضبط الخارجي: وهو الضبط الذي يأتي من الخارج، ويتمثل في الوضع الاجتماعي للفرد؛ كالأُسرة، والمدرسة، والإشراف، والتدريب الفعّال، الفرص



المعقولة للأنشطة الاجتماعية، توافر بدائل الانحراف، النحو الآتي:

1 - دراسة أبي هلال (1989م). بعنوان: «أثر التفاعل بين مُتَغَيَّرِي الشريحة الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد في مستوى الضبط الاجتماعي» دراسة لتحوّل نمط التربية في المجتمع الأردني، وتكونت عينة الدراسة من 450 مستجيبًا، 225 طالبًا و225 طالبة من شرائح المجتمع المختلفة المتمثلة في شريحة البداوة، وشريحة القرى، وشريحة المدن، ومن المستويات التعليمية الإعدادي، والثانوي، والجامعي، وقد تم استخدام مقياس لقياس أنماط الضبط الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي؛ فبعض أفراد العينة ينتمي إلى النمط الأول، وهم المنضبطون من الخارج، والممثلون لعادات المجتمع وتقاليده، والبعض الآخر ينتمي إلى النمط الثاني؛ وهم المنضبطون من الداخل، وكشفت الدراسة أن هذه الأنماط تتأثر بعدد من المتغيرات الاجتماعية؛ حيث تبين أن للخلفية الاجتماعية أثرًا في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد؛ فشريحة البداوة الذكور والإناث ينتمون للنمط الأول، الذي يأتي من خارج الفرد، أما شريحة القرى والمدن ذكورًا وإناثًا فهم ينتمون للنمط الثاني؛ الضبط من الداخل، كما

توافر فرص القبول، الشخصية والانتفاء (الخليفة، 1421هـ، ص: 79).

الضبط الداخلي: وهو الضبط الذاتي، حيث ربط «ريكلس» في نظريته بين تصوّر الفرد عن ذاته وامتناله؛ فعندما يكون تصوّره عن ذاته جيدًا فإنه سيكون ممثلًا للقوانين، وعلى العكس عندما يكون تصوّر الفرد عن ذاته سيئًا فإن احتمال مخالفته للقوانين يكون أكثر قوة.

واعتبر «ريكلس» أن الضبط الداخلي أكثر أهمية من الضبط الخارجي (ويلميز وماك شيني، 1996م، ص: 248).

الإفادة من النظريات كمنطلق نظري للدراسة الحالية: استنادًا إلى ما تم ذكره آنفًا نستطيع القول بأن تلك النظريات على اختلافها - وفيما عدا نظرية ريسمان - قد اتفقت على أن هناك نمطين للضبط الاجتماعي؛ هما: الضبط الخارجي والضبط الداخلي، الأمر الذي جعل من الضروري انطلاق الدراسة من هذه النظريات كإطار لفهم موضوع الدراسة.

ثانيًا: أنماط الضبط الاجتماعي في ضوء الدراسات السابقة:

من خلال المراجعة والبحث لما توفّر من دراسات سابقة عن أنماط الضبط الاجتماعي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية؛ لم يجد الباحث دراسات عن هذا الموضوع في المجتمع السعودي، ووجد عددًا من الدراسات العربية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات؛ وذلك على

أظهرت الدراسة أن للمستوى التعليمي أثرًا في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد؛ حيث تبين أن المستوى الإعدادي ينتمي للنمط الأول؛ الضبط من الخارج، والمستوى الثانوي والجامعي ينتمي للنمط الثاني؛ الضبط من الداخل.

2 - دراسة عثمان (1994م) بعنوان: (أثر الشريحة والمستوى التعليمي في مستوى الضبط الاجتماعي للفرد - دراسة ميدانية للمجتمع الكويتي)، تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل لعلاقة الخلفية الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد، إضافةً إلى جنسه من جهة، ومستوى الضبط الاجتماعي للأفراد، وطُبِّقَت الدراسة على عينة بلغت 300 حالة من السنة الدراسية الأخيرة لكل من المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والجامعية، من كل من البدو والحضر، وقد تمَّ استخدامُ المقياس الذي استخدمه أبو هلال في دراسته، وكان من أهم النتائج أن هناك نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي؛ فبعض أفراد العينة ينتمي إلى النمط الأول وهم المنضبّطون من الخارج، والممثلون لعادات المجتمع وتقاليده، والبعض الآخر ينتمي إلى النمط الثاني، وهم المنضبّطون من الداخل، وكشفت الدراسة أن هذه الأنماط تتأثر بعدد من المتغيرات الاجتماعية؛ حيث تبين أن هناك علاقة إيجابية (دالة) لمتغيري

الخلفية الاجتماعية ومستوى التعليم على مستويات الضبط الاجتماعي؛ فبالنسبة لمتغير الخلفية الاجتماعية تبين أن المجموعة البدوية تتميز بوجود نمط الضبط من الخارج، بينما يغلب وجود نمط الضبط من الداخل بين المجموعة الحضرية، أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي؛ فقد تبين أن الأفراد في المرحلة المتوسطة ينتمون لنمط الضبط من الخارج، والأفراد في المرحلة الثانوية والجامعية ينتمون لنمط الضبط من الداخل.

3 - دراسة دبان (1991م) «حول أثر نوع التعليم في الجمهورية اليمنية على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الطلبة»، طبّقها على عينة من طلبة المرحلة الثانوية الدارسين في ثلاثة أنواع من التعليم في الجمهورية اليمنية، بلغ عددهم (1500) طالب وطالبة، ينتمون إلى شريحة اجتماعية واحدة؛ هي فئة ساكني المدن. وقد تم استخدامُ المقياس الذي استخدمه أبو هلال في دراسته، وكشفت الدراسة أن جميع أفراد العينة من ذوي الضبط الداخلي، كما أظهرت النتائج أن هناك أثرًا لنوع التعليم على نمط الضبط الاجتماعي للطلبة.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتضح من عرض الدراسات السابقة أن هذه الدراسات ترتبط بالدراسة الحالية في تناؤها لأنماط الضبط

تسجيل ملاحظات الباحث لجمع معلومات كيفية عن مجتمع الدراسة، تساعد على تفسير البيانات الكمية التي نحصل عليها عن طريق منهج المسح الاجتماعي.

#### ثالثاً- مجتمع الدراسة

اختار الباحث كُليتين من كليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى: كلية العلوم الاجتماعية، وتمثل الكليات النظرية أو الإنسانية، والثانية: كلية الهندسة، وتمثل الكليات العلمية، ويتكون مجتمع الدراسة من طلاب المستويين الأول والثامن من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية، وقسمي الهندسة الكهربائية والميكانيكية بكلية الهندسة.

#### رابعاً- عينة الدراسة:

حصل الباحث على إحصاء بأعداد الطلاب بالكليتين؛ حيث بلغ عدد طلاب المستوى الأول والثامن بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في الفصل الدراسي الأول 1436/1437 هـ 267 طالباً في المستوى الأول و57 طالباً في المستوى الثامن، وبلغ طلاب كلية الهندسة 120 طالباً وتم سحب عينة عشوائية بسيطة العدد، بلغ حجمها بالنسبة لكلية العلوم الاجتماعية 217 طالباً بنسبة 81% من المجتمع الأصلي، و72 طالباً بنسبة 59% من المجتمع الأصلي بالنسبة لكلية الهندسة، وتم جمع البيانات في الفترة الزمنية من 20/12/1436 إلى 20/1/1437 هـ.

#### خامساً- أداة الدراسة:

تم استخدام أداتين لجمع بيانات الدراسة:

الاجتماعي وتطبيقها لأداة تحديد النمط، وقد أفاد الباحث من تلك الدراسات، سواء فيما يتعلق بمشكلة البحث أو أداة تحديد أنماط الضبط الاجتماعي والنتائج التي توصلت إليها.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد أشارت إلى أنماط الضبط الاجتماعي في مجتمعات عربية هي: الأردن والكويت واليمن، إلا أن الدراسة الحالية ستضيف للدراسات السابقة توصيفها لأنماط الضبط الاجتماعي في مجتمع آخر؛ وهو المجتمع السعودي، كما أنه بالرجوع إلى قائمة الأبحاث التي نُفذت فيما يتعلق بال ضبط الاجتماعي لم نجد دراسة عن أنماط الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي، الأمر الذي يشير إلى أهمية دراسة هذا الموضوع.

#### المبحث الرابع: إجراءات الدراسة المنهجية

##### أولاً- نوع الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف وصف أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، وعلاقة هذه الأنماط ببعض المتغيرات الاجتماعية

##### ثانياً- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي كمنهج رئيس؛ وذلك من خلال الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لدراسة أنماط الضبط الاجتماعي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، كما تمّ الاعتماد على المنهج الكيفي منهج مساعد؛ وذلك من خلال الاعتماد على

## - الملاحظة :

استخدم الباحث الملاحظة السطحية، وقام بإعداد سجلّ الملاحظة لجمع البيانات المتعلقة ببعض جوانب هذه الدراسة.

## - الاستبانة:

وقد تكوّنت من جزأين:

الأول: البيانات الأولية: وتمثّل في العمر، ونوع الكلية، ومكان الولادة.

الثاني: مقياس نمط الضبط الاجتماعي: استخدم الباحث المقياس الذي استخدمه أبو هلال في دراسته لقياس نمط الضبط الاجتماعي لدى الطلاب، وعلى الرغم من أن هذا المقياس لا يحتاج إلى تحكيم؛ حيث سبق تطبيقه في عدد من المجتمعات العربية، إلا أن الباحث عرضّه على عدد من الأساتذة في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ لمعرفة مدى مناسبة تطبيقه في المجتمع السعودي، وبناءً على ذلك قام الباحث بتعديل بعض الكلمات في عبارات المقياس لتكوّن واضحة لغويًا بالنسبة للمجتمع السعودي.

## سادسًا- أساليب التحليل الإحصائي:

1 - الطُّرُق الوصفية الإحصائية، من خلال التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيّم الدنيا والقيّم العليا.

2 - تحليل العَلاقة بين المتغيرات من خلال معاملات الارتباط التي تتناسب مع مستويات قياس متغيّرات الدراسة، ومن ثمّ اختبار الدلالة المعنوية من خلال: اختبار «كاي تربيع»، واختبار «ت».

## المبحث الخامس: تحليل البيانات ونتائج الدراسة

إن هذه الدراسة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - تهدف بوجه عامّ إلى التعرف على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية، ولتحقيق هذا الهدف تمّ تحليل البيانات، وتمّ التوصل إلى العديد من النتائج؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً- خصائص أفراد العينة حسب العمر:

## جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية (%)	التكرار	فئات العمر
11.3	33	19.00
19.2	56	20.00
16.8	49	21.00
13.7	40	22.00
17.5	51	23.00
7.5	22	24.00
6.2	18	25.00
2.1	6	26.00
0.3	1	28.00
0.7	2	29.00
95.2	278	المجموع
4.8	14	الحالات المفقودة
100.00	292	المجموع

نظرًا لأن العمر يُعد من المتغيرات المهمة في كثير من الدراسات الاجتماعية فقد تم إعداد الجدول رقم (1) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر، وفي

إعداد الجدول التالي الذي يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لنمط الضبط الاجتماعي.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة وفقاً لنمط الضبط الاجتماعي

النسبة	التكرار	أنماط الضبط الاجتماعي
67.1%	196	النمط الأول (الضبط الخارجي)
32.9%	96	النمط الثاني (الضبط الداخلي)
100%	292	المجموع العام

يتضح من الجدول رقم (3) أن 196 شاباً جامعياً يمثلون ما نسبته 67.1%. من أفراد العينة ينتمون إلى النمط الأول؛ وهم المنضبطون من الخارج، والممثلون لعادات المجتمع وتقاليده، و96 شاباً جامعياً يمثلون ما نسبته 32.9% من أفراد العينة، ينتمون إلى النمط الثاني؛ وهم المنضبطون من الداخل.

ثالثاً- العلاقة بين مكان الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي:

جدول رقم (4)

الإحصائيات الوصفية لمتغير الضبط الاجتماعي حسب مكان الولادة

مكان الولادة	حجم العينة	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط	الانحراف المعياري
المجموع العام	292	5	46	27.39	5.835
.	11	5	29	23.36	6.845
مدينة	240	15	44	27.49	5.737
محافظة	22	18	46	29.59	6.419
مركز	19	20	36	25.84	4.561

هذه الدراسة التي تتكون عينتها من مجموعتين؛ نجد أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 19-25، بنسبة 92.2%. وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه كثير من الباحثين إلى أن مرحلة الشباب الجامعي هي الفئة العمرية التي تنحصر بين 19-25 عاماً؛ مثل دراسة الخمشي والشلهوب (1433هـ) ودراسة العمري (1435هـ).

ثانياً: أنماط الضبط الاجتماعي:

جدول رقم (2)

الإحصائيات الوصفية لمتغير الضبط الاجتماعي

أنماط الضبط الاجتماعي	حجم العينة	القيمة	القيمة الكبرى	المتوسط	الانحراف المعياري
المجموع العام	292	5	46	27.39	5.835
النمط الأول (الضبط الخارجي)	196	5	29	24.22	3.718
النمط الثاني (الضبط الداخلي)	96	30	46	33.85	3.598

وبالنظر إلى الجدول رقم (2) الذي يتضمن الإحصاءات الوصفية لمتغير الضبط الاجتماعي، يُلاحظ أن هناك تبايناً واضحاً بين المبحوثين حسب أنماط الضبط الاجتماعي، ففي حين بلغ المتوسط العام للضبط الاجتماعي 27.39 بانحراف معياري قدره 5.835، نجد أن الذين ينتمون للضبط الداخلي هم الأكثر انضباطاً، فقد بلغ متوسطهم في مقياس الضبط الاجتماعي 33.85 بانحراف معياري قدره 3.598. أما الذين ينتمون للضبط الخارجي، فقد بلغ متوسط انضباطهم 24.22 بانحراف معياري قدره 3.718.

وبناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) فقد تم

ويتضح من خلال نتائج الجدول رقم (5) أن حجم العلاقة بين مكان الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي من خلال معامل «كرامر» للارتباط بلغت (0.177) ودالة إحصائية (0.012). كما أن قيمة «كاي تربيع» بلغت (8.783)، ودالة إحصائية (0.012) مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة 0.05 فأقل بين مكان الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي، وهو ما يعني أن تلك العلاقة لم تحدث بمجرد الصدفة.

رابعاً- العلاقة بين نوع الكلية وأنماط الضبط الاجتماعي:

#### جدول رقم (6)

الإحصائيات الوصفية لمتغير الضبط الاجتماعي حسب نوع

#### الكلية

اسم الكلية	حجم العينة	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط	الانحراف المعياري
المجموع العام	292	5	46	27.39	5.835
الحالات المفقودة	3	25	32	29.33	3.786
كلية الهندسة	72	16	46	29.85	6.456
كلية العلوم الاجتماعية	217	5	44	26.54	5.408

يبين الجدول رقم (6) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغير الضبط الاجتماعي حسب نوع الكلية، ويتضح من هذا الجدول تباين الباحثين في متوسط الضبط الاجتماعي حسب نوع الكلية؛ ففي الوقت الذي بلغ فيه المتوسط العام للضبط الاجتماعي للباحثين 27.39، بانحراف معياري قدره 5.835، نجد أن الشباب

ومن قراءة الجدول رقم (4)، نجد أن هناك تبايناً بين الباحثين حسب مكان الولادة؛ ففي حين بلغ المتوسط العام للضبط الاجتماعي 27.39، بانحراف معياري قدره 5.835، نجد أن الذين وُلدوا في المحافظات هم الأكثر انضباطاً، فقد بلغ متوسط انضباطهم 29.59، بانحراف معياري قدره 6.419، يليهم الذين وُلدوا في المدن بمتوسط ضبط اجتماعي بلغ 27.49، بانحراف معياري قدره 5.737، أما الذين وُلدوا في مراكز فهم من ذوي الضبط الخارجي؛ فقد بلغ متوسط الضبط الاجتماعي لديهم 25.84، بانحراف معياري قدره 4.561.

#### جدول رقم (5)

نتائج معامل «كرايمر» واختبار «كاي تربيع» للعلاقة بين مكان

#### الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي

أنماط الضبط الاجتماعي	مكان الولادة		
	مدينة	محافظة	مركز
النمط الأول	158	10	17
	%56.2	%3.6	%6.0
النمط الثاني	82	12	2
	%29.2	%4.3	%7
المجموع	240	22	19
	%85.4	%7.8	%6.8
معامل كرايمر			
0.177			
الدالة الإحصائية			
*0.012			
قيمة «كاي تربيع»			
8.783			
الدالة الإحصائية			
*0.012			

الذين يدرسون في كلية الهندسة هم الذين يَكُونُونَ أكثر انضباطاً؛ فقد بلغ متوسط انضباطهم 29.85، بانحراف معياري قدره 6.456، في حين انخفض متوسط الضبط الاجتماعي للشباب الذين أفادوا أنهم يدرسون بكلية العلوم الاجتماعية؛ حيث بلغ المتوسط 26.54، بانحراف معياري قدره 5.408.

#### جدول رقم (8)

نتائج اختبار «ت» للفروق في متوسطات إجابات أفراد

الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير نوع الكلية

أنماط الضبط الاجتماعي	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	الدلالة
النمط الأول	كلية الهندسة	34	24.29	3.495	0.135	0.893
	كلية العلوم الاجتماعية	161	24.20	3.785		
النمط الثاني	كلية الهندسة	38	34.82	3.924	2.046	0.044
	كلية العلوم الاجتماعية	56	33.29	3.290		

\* فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير الكلية، استخدم الباحث اختبار «ت: Independent Sample T-test» وجاءت النتائج في الجدول رقم (8) الذي يتضح من خلاله عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (النمط الأول) من أنماط الضبط الاجتماعي باختلاف متغير الكلية.

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (النمط الثاني)

الذين يدرسون في كلية الهندسة هم الذين يَكُونُونَ أكثر انضباطاً؛ فقد بلغ متوسط انضباطهم 29.85، بانحراف معياري قدره 6.456، في حين انخفض متوسط الضبط الاجتماعي للشباب الذين أفادوا أنهم يدرسون بكلية العلوم الاجتماعية؛ حيث بلغ المتوسط 26.54، بانحراف معياري قدره 5.408.

#### جدول رقم (7)

نتائج معامل «كرايمر» واختبار «كاي تربيع» للعلاقة بين نوع

الكلية وأنماط الضبط الاجتماعي

المجموع	الكلية		أنماط الضبط الاجتماعي
	كلية العلوم الاجتماعية	كلية الهندسة	
195	161	34	النمط الأول
67.5%	55.7%	11.8%	
94	56	38	النمط الثاني
32.5%	19.4%	13.1%	
289	217	72	المجموع
100.0%	75.1%	24.9%	
0.249	معامل «كرايمر»		
0.000**	الدلالة الإحصائية		
17.920	قيمة «كاي تربيع»		
0.000**	الدلالة الإحصائية		

\*\* توجد علاقة عند مستوى (0.01) فأقل.

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (7) أن حجم العلاقة بين نوع الكلية وأنماط الضبط الاجتماعي من خلال معامل «كرايمر» للارتباط بلغت (0.249) ودالة إحصائية (0.000). وأن قيمة «كاي تربيع»

3.598. أما الذين ينتمون للضبط الخارجي فقد بلغ متوسط انضباطهم 24.22 بانحراف معياري قدره 3.718.

وتتفق هذه النتائج مع النظريات التي تم استعراضها فيما سبق، والتي أوضحت أن هناك نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي هما: النمط الأول (الضبط الخارجي): وهو الضبط الذي يأتي من خارج الإطار الشخصي للفرد، ويوجّه إليه من أفراد آخرين في المجتمع مستعملين عقاب العيب عند مخالفة الفرد للعادات والتقاليد؛ حيث يحرص المجتمع على حث الفرد على الامتثال للمعايير الاجتماعية التي يفرضها عليه المجتمع دون أن يناقشها أو يخرج عليها. والنمط الثاني (الضبط الداخلي): وهو الضبط الذي يأتي من داخل الفرد ومن ذاته، حيث يلتزم الفرد في هذه الحالة بالقوانين والأنظمة الاجتماعية عن طريق التنشئة الاجتماعية، بحيث لا يتدخل الآخرون في شؤون بعضهم، والعقاب للمخالف هو تأنيب الضمير، والخوف من سلطة الدولة في المجتمع؛ فالانضباط هنا نابع من الفرد أكثر من كونه من الآخرين، أو موافقهم من الشخص، كما تتفق مع نتائج الدراسات السابقة؛ مثل دراسة أبي هلال (1989م)، عن المجتمع الأردني، ودراسة عثمان (1994م) عن المجتمع الكويتي، والتي أوضحت أن هناك نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي؛ فبعض أفراد العينة ينتمي إلى النمط الأول، وهم المنضبطون من الخارج، والممثلون لعادات المجتمع

أنماط الضبط الاجتماعي باختلاف متغير الكلية، لصالح كلية الهندسة.

المبحث السادس: مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً- مناقشة النتائج:

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أجابت عن تساؤلات الدراسة، وسيتم في هذا الجزء مناقشة هذه النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة؛ وذلك على النحو التالي:

إجابة السؤال الأول: ما أنماط الضبط الاجتماعي لدى الشباب الجامعي؟

جاءت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالإجابة على هذا السؤال كما يلي:

1 - تبين أن الشباب الجامعي ينتمون إلى نمطين من أنماط الضبط الاجتماعي: النمط الأول: وهم المنضبطون من الخارج، والممثلون لعادات المجتمع وتقاليد، ويمثلون ما نسبته 67.1%، والنمط الثاني: وهم المنضبطون من الداخل ويمثلون ما نسبته 32.9% من أفراد العينة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الغالبية من أفراد العينة هم المنتمون للضبط الخارجي الممثلون لعادات المجتمع وتقاليد.

2 - نجد أن الذين ينتمون للضبط الداخلي هم الأكثر انضباطاً؛ فقد بلغ متوسطهم في مقياس الضبط الاجتماعي 33.85 بانحراف معياري قدره



والأنظمة عن طريق التنشئة الاجتماعية، كما أكد هيرشي وجوتفريدسون على أن قدرة الفرد على الضبط الذاتي التي تبلورت من خلال تنشئته السوية تجعله ممتثلًا لمعايير وقيم المجتمع وضوابطه الشرعية والقانونية؛ فالمشكلة الحقيقية تتمثل في قدرة الفرد على الضبط الذاتي، فتدني هذا الضبط يؤدي بالفرد إلى انتهاك القوانين والأنظمة، في حين أن الضبط الاجتماعي المرتفع يعطي احتمالات أدنى لمخالفة القوانين والأنظمة.

وغني عن البيان أن الإسلام حرص على مخاطبة المشاعر، وتكوين الضمير ومراقبة النفس وضبطها ذاتياً قبل أن تُضبط خارجياً؛ ذلك أن الضبط الاجتماعي في الإسلام يتميز بخصائص تميزه عن غيره من الضوابط؛ فالتشريع الإسلامي يستمد سلطته من الله سبحانه، ويعتمد في ضوابطه على وازع الضمير الذي يعمل كموجه للإنسان في تصرفاته؛ فيكون الضمير على يقظة في جميع الأوقات بأن الله يراقبه في السر والعلن، فالضمير الحي خير عاصم من الزلل، وقوة كبيرة لحفز الإنسان على العمل، وتربية ضمير الإنسان التي حرص عليها الإسلام هي تربية لإرادته؛ بحيث يصبح متحكماً في جميع أعماله، وليس عبداً لنزواته وشهواته (السالم، 1420هـ، ص: 28). والإيمان تربية ذاتية، تبدأ من تغيير الإنسان لذاته وتنتهي إلى أفراد المجتمع عامة، ومن تربية الضمير ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن إجابة الرسول صلى الله عليه وسلم لمن جاءه سائلاً عن تعريف البرِّ والإثم:

وتقاليد، والبعض الآخر ينتمي إلى النمط الثاني؛ وهم المنضبطون من الداخل، وأن الأغلبية ينتمون للضبط الخارجي.

ولقد أكدت تلك النظريات والدراسات على أن الضبط الداخلي (الانضباط الذاتي) هو أفضل من الضبط الخارجي؛ لأنه شكّل من أشكال الوعي الذاتي، والذي يُعطي الأفراد الفرصة لتقييم سلوكهم والتحكّم فيه، ويقوم على الإيثار بأن الأفراد يستحقون أن يكونوا موضع ثقة وتقدير، كما يقوم على اقتناع الأفراد بأهمية قوانين المجتمع، أو المؤسسة المنتمين إليها، كالجامعة مثلاً؛ فالأفراد الذين ينظرون إلى قوانين وأنظمة المجتمع أو الجامعة على أنها شيء من صالحهم سوف يحافظون على هذه القوانين ويتصرفون بشكل مقبول (صميلي، 2013م).

كما أكدت تلك النظريات والدراسات على أن الضبط الداخلي نتاج للتنشئة الاجتماعية السليمة؛ فقد أكد «ناي» على أنه عندما تندمج القواعد والقوانين داخل الفرد تُصبح جزءاً منه، وتجده يطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعي، ولكن لأن القانون هو الشيء الصحيح الذي يجب أن يتمسك به؛ ومن خلال التنشئة الاجتماعية يطور الأفراد مفهوم الخطأ والصواب (الضمير)، والذي يُعدّ شكلاً من الضبط الداخلي، وفي هذه الحالة فإن إحساس وشعور الفرد هو الذي يوجه سلوكه. وريسمان أوضح أن الفرد يستدخل القوانين

- «جِئْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَجَمَعَ أَنَامِلَهُ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِنَّ فِي صَدْرِي وَيَقُولُ: «يَا وَابِصَةً، اسْتَفْتِ قَلْبِكَ، وَاسْتَفْتِ نَفْسَكَ -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- الْبِرُّ مَا أَطْمَأَنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوَكَ» (ابن حنبل، 1419هـ، ج: 29، ص: 533، رقم الحديث 18006)، وروي مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» (القشيري، 1412هـ، ج: 4، ص: 1980، رقم الحديث 2553).
- وروى الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ مُهَبَّةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» (البخاري، 1422هـ، ج: 8، ص: 157، رقم الحديث 6772).
- فمخالفة القوانين والأنظمة -سواء كانت المخالفة صغيرة أو كبيرة وَفَقَ الْمَنْظُورَ الْإِسْلَامِي- يرجع إلى ضَعْفِ الْإِيْمَانِ أَوْ انْخِفَاضِ مَسْتَوَى الْإِيْمَانِ عِنْدَ الْفَرْدِ، وَالْإِيْمَانِ هُوَ أَسَاسُ تَشْكِيلِ الذَّاتِ لَدَى الْفَرْدِ، وَهُوَ الْقُوَّةُ الْمَانِعَةُ مِنْ مَخَالَفَةِ الْقَوَانِينِ وَالْأَنْظِمَةِ (الفالح، 1431هـ، ص: 243).
- إجابة السؤال الثاني: هل هناك علاقة بين متغير مكان الولادة
- وأنماط الضبط الاجتماعي؟
- أسفرت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة على هذا السؤال عما يلي:
- 1 - أن الشباب الجامعي الذين وُلِدُوا فِي الْمَحَافِظَاتِ وَالْمَدَنِ يَنْتَمُونَ إِلَى الضَّبْطِ الدَّاخِلِيِّ، أَمَّا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي مَرَاكِزِ فَهْمٍ مِنْ ذَوِي الضَّبْطِ الْخَارِجِيِّ.
- 2 - من خلال الملاحظة فإن طلبة كلية العلوم الاجتماعية يغلب عليهم طابع المجتمعات الريفية غير الحضرية، المتمين للضبط الخارجي حسب النتائج المتعلقة بمتغير نوع الكلية، بينما يغلب على طلبة كلية الهندسة طابع المجتمعات الحديثة الحضرية، المتمين للضبط الداخلي حسب النتائج المتعلقة بمتغير نوع الكلية.
- 3 - وجود علاقة عند مستوى دلالة 0.05 فأقل بين متغير مكان الولادة وأنماط الضبط الاجتماعي؛ أي أن هناك علاقة بين مكان الولادة والنمط الأول: الضبط الخارجي، وهناك علاقة بين مكان الولادة والنمط الثاني: الضبط الداخلي، وأن أغلب المولودين في المدن ينتمون للضبط الخارجي.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن «ريسمان» أَوْضَحَ فِي نَظْرِيَّتِهِ حَوْلَ تَصْنِيفِهِ لِلْمَجْتَمَعَاتِ حَسَبِ الضَّبْطِ الْاجْتِمَاعِيِّ حَيْثُ يَرَى أَنَّ الْأَفْرَادَ الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنَ الْمَجْتَمَعَاتِ الرَّيْفِيَّةِ (البادية أو القرية) هُمُ الَّذِينَ يَنْتَمُونَ لِلضَّبْطِ الْخَارِجِيِّ،

- والملتزمون بالعادات والتقاليد، أما الأفراد الذين يأتون من المجتمعات الحديثة (المدن) فإنهم -وبحكم بيئتهم وأنواع أعمالهم- ينتمون للضبط الداخلي؛ وهم الملتزمون بالقوانين أكثر من الفئات الأخرى؛ لما تُؤمِّلُهُ عليهم طبيعة المدينة، كما أوضحت ذلك دراسة أبي هلال (1989م)، عن المجتمع الأردني؛ حيث تبين أن للخلفية الاجتماعية أثرًا في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد، فشريحة البداوة الذكور والإناث ينتمون للنمط الأول الذي يأتي من خارج الفرد، أما شريحة القرى والمدن -ذكورًا وإناثًا- فإنهم ينتمون للنمط الثاني؛ الضبط من الداخل، ودراسة ديوان (1991م) عن المجتمع اليمني، والتي كشفت أن جميع أفراد العينة من ذوي الضبط الداخلي ينتمون إلى شريحة اجتماعية واحدة؛ هي فئة ساكني المدن، ودراسة عثمان (1994م) عن المجتمع الكويتي والتي بينت أن هناك علاقة إيجابية (دالة) لمتغير الخلفية الاجتماعية على مستويات الضبط الاجتماعي، فالمجموعة البدوية تتميز بوجود نمط الضبط من الخارج، بينما يغلب وجود نمط الضبط من الداخل بين المجموعة الحضرية.
- إجابة السؤال الثالث: هل هناك علاقة بين نوع الكلية وأنماط الضبط الاجتماعي؟
- 1 - إن الشباب الجامعي الذين يدرسون في كلية الهندسة هم المنتمون للضبط الداخلي، أما الذين أفادوا أنهم يدرسون بكلية العلوم الاجتماعية فهم المنتمون للضبط الخارجي.
- 2 - وجود علاقة عند مستوى دلالة 0.01 فأقل بين نوع الكلية وأنماط الضبط الاجتماعي.
- 3 - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (النمط الأول) من أنماط الضبط الاجتماعي باختلاف متغير الكلية.
- 4 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (النمط الثاني) من أنماط الضبط الاجتماعي باختلاف متغير الكلية لصالح كلية الهندسة.
- 5 - تبين من خلال الملاحظة أن الطلاب في كلية الهندسة عددهم قليل في الشُعْبَةِ، وأنهم أكثر جدية في متابعة المحاضرة، ولا يستخدمون الجوال في وقت المحاضرة مقارنةً مع طلاب كلية العلوم الاجتماعية، ويرجع ذلك -في نظر الباحث- أن قبول الطلاب بكلية الهندسة يتطلب الحصول على معدل أعلى منه بالنسبة للقبول في كلية العلوم الاجتماعية، وهذا يعني تميُّز طالب كلية الهندسة عن طالب كلية العلوم الاجتماعية من حيث المعدل العلمي والجدية في الدراسة؛ الأمر الذي انعكس على طلاب كلية الهندسة وأنهم من ذوي الضبط الداخلي.
- وتشير هذه النتائج إلى أثر التعليم بشكل عام في أنماط الضبط الاجتماعي وأثر نوع التعليم بشكل خاص على

المجتمع الاقتصادية والثقافية إلا أن الدراسة كشفت عن أن غالبية أفراد عينة الدراسة ينتمون للضبط الخارجي؛ أي الالتزام بالتقاليد والعادات، أي: لا زال التأثير الاجتماعي عليهم واضحاً. وليس من شك في أن الضبط الخارجي المتمثل في الامتثال لعادات وتقاليد المجتمع له إيجابياته، وخاصة إذا لم تكن تلك العادات والتقاليد من العادات والتقاليد السيئة، وساهمت في تعزيز الامتثال لقوانين وأنظمة المجتمع، ومن الملاحظ في هذا الصدد أن بعض العادات والتقاليد السيئة في المجتمع السعودي قد أدت إلى انتهاك القوانين والأنظمة؛ من أمثلة ذلك: إطلاق النار في حفلات الأعراس، والغش في الامتحان على أنه نوع من «الفرعة والشهامة»، ومن هنا تتضح أهمية الضبط الداخلي (الضبط الذاتي) في الحد من المخالفات السلوكية القانونية والنظامية في الجامعة والمجتمع؛ فعلى مستوى الجامعة يساعد الضبط الذاتي الشباب الجامعي في تبنى القيم والمعايير التي تسهم في إيجاد مجتمع جامعي منظم، كما أنه يسهم في إيجاد اتفاق وتوافق بينهم وبين قوانين الجامعة وتعليماتها والمحافظة عليها، إضافة إلى أنه يزيد في ثقة الشباب الجامعي بنفسه، ويجعله يتردد عن ممارسة أي عمل من شأنه مخالفة الأنظمة (صميلي، 2013م).

ثانياً- التوصيات:

يعنى علم الاجتماع بإجراء الدراسات التي تعنى بمختلف قضايا المجتمع، وملاحظة التطور المستمر

نمط الضبط الاجتماعي؛ فقد توصلت دراسة كل من أبي هلال (1989م) ودراسة عثمان (1994م) إلى أن للمستوى التعليمي أثراً في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد؛ حيث تبين أن المستوى الإعدادي ينتمون للنمط الأول الضبط من الخارج، والمستوى الثانوي والجامعي ينتمون للنمط الثاني الضبط من الداخل، أما نتائج دراسة «دبوان» (1991م) فقد كشفت أن هناك أثراً لنوع التعليم على نمط الضبط الاجتماعي للطلبة، وظهر هذا الأثر في الفروق بين متوسط الضبط الاجتماعي لطلبة التعليم الثانوي في شمال اليمن من جهة وبين متوسطي الضبط الاجتماعي لطلبة المعاهد العلمية (الدينية) والتعليم الثانوي في جنوب اليمن من جهة أخرى، وتم تفسير هذه النتيجة بكون التعليم العام في الشمال ليس لديه توجه فكري محدد، ولا يسعى إلى غرس أفكار وتوجهات أيديولوجية معينة في نفوس الطلاب؛ فالتعليم العام في الشمال يُخرج أفراداً يدورون في فلك المجتمع وتوجهاته، وهم ملتزمون بعادات المجتمع وتقاليد أكثر من زملائهم خريجي التعليم العام في الجنوب والمعاهد العلمية (دبوان، 1991م، ص: 54).

هذا ومن الجدير بالذكر والملاحظة في هذا السياق أنه على الرغم من أن المجتمع السعودي مر بمرحلة سريعة الخطى تبدل فيها المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وأدت إلى حالة من التغيير السريع في بنية

نوع التعليم في هذا النمط؛ حيث تبيّن وجود علاقة بين الدارسين في كلية الهندسة وانتمائهم لنمط الضبط الداخلي؛ لذلك يمكن توصية المؤسسات التربوية بإيلاء التعليم أهمية كبيرة والعمل على غرس الجدية في نفوس الطلاب، وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية عن أنماط الضبط الاجتماعي، وخاصة في مستويات تعليمية مختلفة، ودراسة الجوانب التي جعلت طلاب كلية الهندسة ينتمون لنمط الضبط الداخلي.

3 - تبيّن من نتائج الدراسة أن الذين ولدوا في مناطق

حضرية كالمحافظات والمدن ينتمون إلى الضبط الداخلي، ومن هنا يوصي الباحث بإجراء دراسات لمعرفة أثر التحضر على أنماط الضبط الاجتماعي.

4 - إجراء المزيد من البحوث والدراسات لبحث

علاقة أنماط الضبط الاجتماعي ببعض المتغيرات الاجتماعية التي لم تتطرق لها هذه الدراسة، مثل: المتغيرات الأسرية والاقتصادية، ووسائل الاتصال، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مدن أخرى غير مدينة الرياض، ليتسنى الإحاطة بشكل متكامل بالعوامل الاجتماعية، وعلاقتها وتأثيرها في أنماط الضبط الاجتماعي من أجل التأكد من قابلية النتائج التي توصلت

والتغير في كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع، والهدف النهائي من هذه الدراسات فهم الواقع وتشخيصه بما يؤدي إلى التوصل إلى توصيات من شأنها تحقيق الاستقرار للمجتمع.

وفي ضوء نتائج الدراسة، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات، والتي يمكن أن تسهم في مساعدة الشباب الجامعي في تدعيم الضبط الداخلي لديهم، وبالتالي امتثالهم للقوانين والأنظمة من جهة، ومن جهة أخرى تساعد الباحثين في مجال الضبط الاجتماعي في إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع؛ وذلك على النحو الآتي:

1 - أسفرت هذه الدراسة عن بيان أهمية نمط الضبط

الداخلي في الامتثال لقوانين وأنظمة الجامعة والمجتمع، وأن البيئة التي يعيش فيها الفرد لها دور كبير في بناء هذا النمط، وبما أن الأسرة هي البيئة الأولى التي يتم فيها «استدماج» الفرد لقوانين وأنظمة وقيم المجتمع، فإن الدراسة تُوصي بالتركيز على دور الأسرة؛ لبذل مزيد من الجهد لتنشئة الأبناء منذ نعومة أظفارهم وفق القيم التي تعزز الذات، وتوقظ الضمير لديهم؛ الأمر الذي يُعينهم على الامتثال والالتزام بالقوانين والأنظمة.

2 - ومن النتائج المهمة ما كشفت عنه الدراسة عن

أثر التعليم في الضبط الداخلي، وعن علاقة

إليها هذه الدراسة على المجتمع السعودي ككل.

### المصادر والمراجع

#### أولاً- المصادر والمراجع العربية:

- ابن حنبل، أحمد. (1419هـ). مسند الامام أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وعامر غضبان، ط.1، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد. (1401هـ). مقدمة ابن خلدون. تحقيق: علي عبدالواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- أبو هلال، أحمد. (1989م). أثر التفاعل بين متغيري الشريحة الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد في مستوى الضبط الاجتماعي: دراسة لتحوّل نمط التربية في المجتمع الأردني. دراسات (العلوم التربوية)، 16(6)، 7-35.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح الإمام البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت: دار طوق النجاة للطباعة والنشر.
- بدوي، أحمد زكي. (1977م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنكليزي- فرنسي- عربي. بيروت: مكتبة لبنان.
- الحشاش، أحمد. (1968م). الضبط الاجتماعي: أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- الحشاش، سامية. (1987م). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. ط2، القاهرة: دار المعارف.
- الخليفة، عبد الله بن حسين. (1421هـ). أبعاد الجريمة ونظم العدالة الاجتماعية. ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- خليل، عثمان سيد أحمد محمد. (1422هـ). الشباب وأوقات الفراغ - دور التربية ووسائل الإعلام من المنظورين الإسلامي والوضعي. مركز الدراسات والبحوث، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الخمشي، سارة صالح والشهلوب، هيفاء عبدالرحمن. (1433هـ). تنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان لرفع مستوى المواطنة: دراسة وصفية مطبقة على الجامعات

- في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (25)، 135-220.
- دبوان، عبداللطيف طاهر. (1991م). أثر نوع التعليم في الجمهورية اليمنية على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الطلبة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، عمّان، الأردن: الجامعة الأردنية.
- السالم، خالد عبدالرحمن. (1420هـ). اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية العامة بمدينة الرياض نحو أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في أسرهم وعلاقته بالتأسك الأسري: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، الرياض: جامعة الملك سعود.
- السعيد، حميد بن مسلم. (2015م). الضبط الذاتي، مسقط، جريدة الرؤية، استرجع من: <https://alroya.om/ar/writer-blogs/123458->
- صميلي، محمد حسين. (2013م)، الانضباط الذاتي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، استرجع من: [https://ar.wikipedia.org/wiki/D8%A7%D9D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7\\_%D8%B8A%D8%A7%D8AA%D9](https://ar.wikipedia.org/wiki/D8%A7%D9D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7_%D8%B8A%D8%A7%D8AA%D9)
- عثمان، إبراهيم. (1994م). أثر الشريحة الاجتماعية والمستوى التعليمي في مستوى الضبط الاجتماعي للفرد: دراسة ميدانية للمجتمع الكويتي. مجلة «مؤتة» للبحوث والدراسات، 9(6)، 59-80.
- العمرى، عبدالرحمن بن عبدالله. (1435هـ). مشكلات الشباب الجامعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الاجتماعية، (6)، 245-....
- الفالح، سليمان قاسم. (1424هـ). الضبط الاجتماعي مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له - دراسة ميدانية على المجتمع السعودي. الرياض: مكتبة العبيكان.
- الفالح، سليمان قاسم. (1431هـ). جرائم المخدرات في المجتمع السعودي: دراسة استشرافية ورؤية في ضوء نظريات الضبط الاجتماعي. مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، 19(45)، 243-.....
- القشيري، مسلم بن الحجاج. (1412هـ). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط.1، بيروت: دار الكتب العلمية.

- Emam Mohammad bin Saud Islamic University, *Journal of Humanitarian and Social Sciences*, 25, 135-220.
- Al Khashaab, A. (1968). *Social control: Theoretical principles and practical applications (in Arabic)*. Cairo: Modern Library of Cairo.
- Al Khashaab, S. (1987). *Social theory and study of family (in Arabic)*. Cairo: Al Maarif Publishing House.
- Al Qushayri, M. H. (1412 H). *Sahih Moslem*, Mohammed Fouad Abdulbagi (Ed.), Beirut: Scientific Books Publishing House.
- Al Saeedi, H. M. (2015). *Self-control (in Arabic)*, Muscat, Al-Ruya Newspaper, Retrieved from <https://alroya.om/ar/writer-blogs/123458>.
- Al Salem, K. A. (1420 H). *The attitudes of high schools' students in Riyadh city towards the social control techniques prevailing in their families in relation with familial cohesion: Survey study (in Arabic)*. (Unpublished MA thesis), Faculty of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia: Riyadh.
- Badawi, A. Z. (1977). *Dictionary of social sciences terminology (in Arabic)*. Beirut: Library of Lebanon.
- Dibwan, A. T. (1991). *The effect of education in the Yemen republic on the patterns of social control among students (in Arabic)*. (Unpublished MA thesis), Faculty of Postgraduate Studies, Jordanian University, Jordan: Amman.
- Gottfredson, M., & Hirshi, T. (1989). The significance of whit-collar crime for a general theory of crime. *Criminology*, 27, 359-371.
- Gottfredson, M., & Hirshi, T. (1994). *The generality of deviance*, New Brunswick, NJ: Transaction.
- Hershi, T. (1989). *Reasons for juvenile delinquency (in Arabic)*. Translated by: Mohammed Salamah Ghabari, Alexdaria: Modern University Book.
- Hershi, T., & Gottfredson, M. (1989). *Reasons for juvenile delinquency (in Arabic)*. Translated to Arabic by: Mohammed Salamah Ghabari, Alexdaria: Modern University Book.
- Hirshi, T., & Gottfredson, M. (1983). Age and the explanation of crime. *American Journal of Sociology*, (89), 522-584.
- Hirshi, T., & Gottfredson, M. (1989). Causes of whit-collar crime. *Criminology*, (30), 949-974.
- هيرشي، ترافيس. (1987م). أسباب جنوح الأحداث. ط1، ترجمة: محمد سلامة غباري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ويليمز، فرانك وماك شيني، مارلين. (1996م). السلوك الإجرامي (النظريات). ترجمة: عدلي السمرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

### ثانياً- المصادر والمراجع الأجنبية:

#### References

- Abu Hilal, A. (1989). The effect of interaction between the two variables of social category and the educational level of the individual in the level of the social control: A study on the transformation of the pattern of education in the Jordanian society (in Arabic). *Dirasat Journal: Educational Sciences*, 16(6), 7-35.
- Al Amri, A. A. (1435 H). *Problems of university youth students in the Saudi society: Survey study on a sample of King Abdulaziz University students in Jeddah (in Arabic)*. *Imam Mohammed Bin Saud Islamic University, Social Studies Journal*, (6), 245.
- Al Bukhari, M. I. (1422 H). *Sahih al Bukhari named Al-Gamie (in Arabic)*. Mohammed Zuhair Ben Nasser Al Nasser (Ed.), Beirut: Dar Towq Al Najah Publishing and Distribution.
- Al Faleh, S. G. (1424 H). *Social control: Its concept, dimensions and specific factors: Survey study on the Saudi society (in Arabic)*. Riyadh: Al-Obikan Bookstore.
- Al Faleh, S. G. (1431 H). Narcotic drugs crimes in Saudi society: Exploratory study and vision in the light of social control theories (in Arabic). *King Fahad Security College, Journal of Security Research*, 19(45), 243.
- Al Khalifa, A. H. (1421 H). *Dimensions of crime and social justice systems (in Arabic)*. Naif University for Security Sciences, Riyadh: Studies and Research Center.
- Al Khamshi, S. S. & Al Shalhoub, H. A. (1433 H). Developing the awareness of the youth of human rights to promote the level of citizenship: Descriptive study applied on universities in the Kingdom of Saudi Arabia (in Arabic). Riyadh: Deanship of Scientific Research, Al

- Ibn Hanbal, A. (1419 H). *Mosnad El Emam Ahmed (in Arabic)*. Edited by: Shoayb Al Arnaoot, Adel Mershed & Amer Ghabban. 1<sup>st</sup> ed., Beirut: Al Rissalah Enterprise for Printing, Publishing and Distribution .
- Ibn Khaldoun, A. M. (1401 H). *Introduction to Ibn Khaldoun (in Arabic)*. Ali Abdulwahed Wafi (Ed.). Cairo: Dar Nahdat Egypt for Printing and Publishing.
- Khalil, O. S. (1422 H). *Youth and leisure time, the role of education and information media from the Islamic and substantive perspectives (in Arabic)*. Studies and Research Center, Riyadh: Naif Academy for Security Sciences.
- Krobn, M. (1991). *Control and deterrence theories*. In: Shelley, Joseph F, *Criminology, A Contemporary Handbook* (pp. 295-313), Wadsworth Publishing Company, Belmont, California: A division of Wadsworth Inc.
- Lapiere, R. T. (1954). *A theory of social control*. New York: McGraw-Hill Book Company Inc.
- Othman, I. (1994). Effect of social category and educational level on the level of social control for the individual: Survey study for the Kuwaiti society (*in Arabic*). *Motaa Journal for Research and Studies*, 9(6), 59-80.
- Riesman, D. (1950). *The lonely crowd*. Garden City, N.J: Doubleday and Company.
- Samili, M. H. (2013). *Self- control (in Arabic)*, Wikipedia free encyclopedia. Retrieved from [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7\\_%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7_%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A).
- Theodorson, G. A., & Theodorson, A. G. (1969). *A modern dictionary of sociology*. New York: A Division of Harper & Row Publishers.
- Williams, F., & MacSheni, M. (1996). *Criminal behavior: Theories (in Arabic)*. Translated by: Adly Al-Samra, Alexandria: University Knowledge Publishing House.